

THE PUBLIC POLICY HUB

ملتقى السياسات العامة

موجز سياسات

الحد من الزواج المبكر في مصر

٢٠١٨

الزواج المبكر سواء كان رسمياً أو عرفياً هو زواج يكون عمر أحد أطرافه - على الأقل - أقل من ١٨ عاماً، ولا تعد هذه الممارسة انتهاكاً لحقوق الإنسان وحسب، بل إنها تضع عبئاً على الأطفال والمجتمع وتؤدي إلى عواقب دائمة. لا يؤثر الزواج المبكر على الطفل المتزوج فقط، ولكن يمتد تأثيره أيضاً ليصل إلى الأجيال المتعاقبة، وتشمل عواقب الزواج المبكر في مصر العنف القائم على أساس النوع والتسرب من التعليم وارتفاع خطر الإصابة بالأمراض وارتفاع الخصوبة وزيادة السكان، كما يسفر عنه الأطفال غير المقيدون بالسجلات الحكومية.

وفقاً لمنظمة اليونيسف يوجد حوالي ٦٥٠ مليون طفلة متزوجة في جميع أنحاء العالم، تعيش ٤٠ مليون منهن في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعلى سبيل المثال وفقاً لتعداد مصر لعام ٢٠١٧ يتبين أن واحدة تقريباً من بين كل عشرين فتاة في الفئة العمرية من ١٥ إلى ١٧ عاماً متزوجات أو كُنَّ متزوجات فيما سبق، وبالنسبة للفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة يرتفع المعدل إلى واحد من بين كل عشرة، مع وجود فروق كبيرة بين المناطق الريفية والحضرية^(١).

تعريف المشكلة

في السنوات الأخيرة بلغ معدل الزواج المبكر للفتيات ٧٠٠,٠٠٠ طفلة كل عام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفي الأغلب تعيش تلك الفتيات الصغيرات في المناطق الريفية في أسر فقيرة، وتحصلن على قدر محدود من التعليم^(٢). ويتبين أن واحدة من كل خمس فتيات صغيرات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تزوجت قبل عيد ميلادها الثامن عشر، وواحدة من كل خمس وعشرين تزوجت قبل عيد ميلادها الخامس عشر. ويقترب معدل انتشار زواج الأطفال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من المتوسط العالمي.

(1) CAPMAS, 2017. Egypt Census of Population, Housing and Establishments, Egypt, Retrieved from: https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&Year=16574. Visited on: 12 December 2018

(2) United Nations Children's Fund, Policy for Action: Ending Child Marriage, Policy for Action: Issue 1 – A product by NCCM Child rights observatory, June 2018, Retrieved from: <https://www.unicef.org/egypt/sites/unicef.org/egypt/files/2018-06/Child%20Marriage%20Policy%20Brief%20EN%20FINAL.PDF>

أعدت بواسطة: أميرة عبد اللطيف - ريم باسم - رحمة عمارة - سارة الدومي - ياسمين الهاجري - أشرف عليها: د. حامد علي

الآراء الواردة في هذه الورقة هي آراء المؤلفين و/أو المحررين ولا تعكس سياسات أو وجهات نظر الجامعة الأمريكية بالقاهرة. يتم نشر هذه الأوراق لتشجيع مزيد من الحوار حول القضايا التي تؤثر على الأطفال في مصر في محاولة لاكتساب طلاب الدراسات العليا خبرات صياغة حلول سياسية عملية.



يعد الزواج المبكر انتهاكاً لحقوق الإنسان وممارسة ذات عواقب على الأطفال والمجتمع، وتكون الفتيات الصغيرات في هذا الزواج أكثر عرضة للعنف القائم على أساس النوع والتسرب من التعليم بالإضافة إلى ارتفاع الخصوبة والإصابة بالأمراض الجنسية. وبشكل أكثر تحديداً غالباً ما يكون هذا الزواج غير مسجل رسمياً، مما يسفر عنه عواقب قانونية سلبية على الأطفال المولودين كنتيجة لهذه الزيجات، حيث لا يمكن استخراج شهادات ميلاد لهم.

يحدد قانون الطفل المصري ٢٠٠٨/١٢٦ الحد الأدنى لسن الزواج عند ١٨ سنة لكل من الإناث والذكور، إلا إنه لا يُجرم من يخالف القانون، لذا يستمر زواج الفتيات دون توثيق ودون تسجيل المولود الناتج عن هذا الزواج.

وفقاً لتعداد عام ٢٠١٧ في مصر، لا يزال الزواج المبكر مشكلة؛ ففي مصر واحدة من كل عشرين فتاة تقريباً ممن تتراوح أعمارهن ما بين ١٥ و ١٧ عاماً متزوجات حالياً أو كنّ متزوجات فيما سبق، في حين نجد أن هذه النسبة تصل إلى واحدة من كل عشرة مراهقات ممن تتراوح أعمارهن ما بين ١٥ و ١٩ سنة، مع وجود تباين كبير بين المناطق الريفية والحضرية^(٣).

ترجع جذور الزواج المبكر إلى التقاليد، وتؤدي بعض المعتقدات وغياب الوعي إلى استمرار هذه الممارسة على الرغم من عدم قانونيتها وفقاً للقانون المصري. ويدعم هذه الممارسة بشكل رئيسي الاعتقاد بأن الزواج المبكر يحمي سمعة الفتاة، كما تسعى بعض العائلات إلى تزويج بناتها في سن صغيرة حتى يتخلصوا من مسؤولية رعايتهن^(٤). تظل العديد من التحديات الرئيسية موجودة أمام حل المشكلة:

- الحاجة إلى تحديد منظمات الدعم الشعبية
- الحاجة إلى الموازنة بين الخطط قصيرة الأجل وطويلة الأجل
- الحاجة إلى المعلومات والبحوث
- الحاجة إلى نظام إبلاغ وتوثيق أكثر فعالية
- الحاجة إلى الرصد والتقييم
- غياب الاهتمام المتوازن بقضايا حقوق الطفل المختلفة

وفقاً لصانعي السياسات والعاملين في هذا المجال، تعد العوامل الرئيسية التي ينتج عنها الزواج المبكر هي الفقر والأعراف الاجتماعية والتعليم، ومع ذلك لا يوجد أدلة أو بيانات تحلل الروابط ومستوى تأثير كل عامل من تلك العوامل على الزواج المبكر.

وعلى الرغم من الجهود والسياسات الوطنية التي تحاول الحد من الزواج المبكر وانتشاره ، لا تزال تلك الجهود مشتتة وفي حاجة إلى أن يضمنها نهج شامل ومنسق، فبينما نجد أن السياسات الحالية تتناول المشكلة من وجهة نظر واحدة ، فإن اقتراحنا هو تطوير نهج شامل لمعالجتها.

(3) CAPMAS, 2017. Egypt Census of Population, Housing and Establishments, Egypt, Retrieved from: https://www.capmas.gov-eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&Year=16574. Visited on: 12 December 2018

(4) United Nations Children's Fund , Policy for Action: Ending Child Marriage, Policy for Action: Issue 1 – A product by NCCM Child rights observatory, June 2018, Retrieved from: <https://www.unicef.org/egypt/sites/unicef.org.egypt/files/2018-06/Child%20Marriage%20Policy%20Brief%20EN%20FINAL.PDF>



خيارات السياسات

حددنا أربعة بدائل للسياسات العامة لمعالجة مشكلة الزواج المبكر في مصر:

١. البديل القانوني:

في محاولة للتعزيز من تطبيق الأحكام المتعلقة بالزواج المبكر، يمكن إعادة النظر في قانون الطفل ٢٠٠٨/١٢٦ أو الآلية الخاصة به من أجل صياغة آلية تنفيذ أكثر صرامة.

٢. البديل الاجتماعي:

حتى يتم تحديد أهمية الأبعاد الاجتماعية والسلوكية لهذه المشكلة، نوصي ببذل الجهود لتغيير المعايير الاجتماعية المتعلقة بالزواج المبكر إلى جانب نشر الوعي المسبق، وهو ما يتطلب أيضاً التواصل مع رجال الدين والمؤسسات الدينية.

٣. البديل الاقتصادي:

في محاولة لمعالجة الوضع المالي للأسرة، نوصي بتحسين الظروف الاقتصادية للوالدين حتى يكونوا أقل ميلاً لتزويج أطفالهم، يمكن تشجيع الآباء على عدم اللجوء إلى الزواج المبكر لأطفالهم من خلال تقديم المساعدات المالية.

٤. البديل القانوني/الاجتماعي/الاقتصادي:

سيعمل تطبيق الحل المختلط على الإسراع من تطوير البديل القانوني لتحقيق نتائج سريعة على المدى القصير، بينما يعمل على التوازي على تطبيق البديل الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل.



الخلاصة والتوصيات

يشكل الزواج المبكر مشكلة كبيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفي مصر على وجه الخصوص. ونوصي بالتدخل بتطبيق البديل القانوني/ الاجتماعي-الاقتصادي الذي يشمل جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المسؤولين الحكوميين والمشرعين وأعضاء البرلمان والمأذونين والمنظمات الشعبية والآباء وقادة المجتمع والأطفال.

ويتطلب تنفيذ هذا البديل مستوى مرتفع من التنسيق، وهو الدور يجب أن يتم بواسطة كيان حكومي مثل المجلس القومي للطفولة والأمومة.

ينبغي أن تتم مرحلة التنفيذ في ظل مستوى مرتفع من التنسيق وجمع البيانات القبلية والبعديّة بهدف إتاحة التقييم وإرشاد عملية صنع القرار، بالإضافة إلى دور الإعلام، على أن يتم ذلك بالتزامن والتكامل مع التدخلات القائمة للعمل على الحد من الزواج المبكر.

ملتقى السياسات العامة

عندما يجتمع البحث الدقيق مع الإبداع

ملتقى السياسات العامة هو مبادرة بدأت في كلية الشؤون الدولية والسياسات العامة في أكتوبر ٢٠١٧، وتهدف المبادرة إلى سد الفجوة في مجال بحوث السياسات من خلال تقديم الآلية التي يمكن بواسطتها العمل على صياغة الأفكار الجيدة والإجابات المنطقية والحلول الهادفة ومناقشتها وفعالها واختبار صحتها وعرضها على صانعي السياسات في شكل منظم شديد الوضوح ممتد الأثر، وذلك بهدف حل المعضلات الحادة والمزمنة التي تعاني منها السياسات في مصر.

يوفر ملتقى السياسات العامة وحدة عمل يتم فيها تشكيل فرق عمل السياسات بشكل منتظم تجمع الباحثين/الموجهين في مجال السياسات من ذوي الخبرة وشباب محالي السياسات المبدعين، ليتم تزويدهم بالموارد اللازمة والتدريب والخبرات الجديدة والمساحة والأدوات وشبكات العلاقات والمعرفة والوصول إلى الخبراء، وذلك بهدف تمكينهم من التوصل إلى حلول سليمة ودقيقة ومبدعة في مجال صياغة السياسات التي تتميز بإمكانية الدعوة إليها بشكل فعال وإيصالها لصانعي السياسات المعنيين ولعامة المواطنين.

كلية الشؤون الدولية والسياسات العامة
مبنى الجميل

policyhub@aucegypt.edu

تليفون: +٢٠٢٦١٥٣٣٢٣

طريق الجامعة الأمريكية بالقاهرة. ص ب: ٧٤. القاهرة الجديدة ١١٨٣٥. مصر

فريق عمل ملتقى السياسات العامة:

المشرف العام: د. ليلي البرادعي - المشرف العام المشارك: د. شاهجهان بويان - مدير الملتقى: محمد قدرى

policyhub@aucegypt.edu